المفهوم الإسرائيلي للسلام

م.د. صباح العريض
كلية القانون – جامعة الكوفة

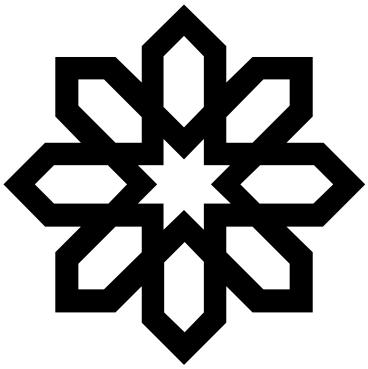

مقدمة

إن السياق التاريخي للصراع العربي- الإسرائيلي يؤكد بما لا يقبل الشك مسؤولية إسرائيل عن حالة العداء وعدم الاستقرار في المنطقة وإهدار كل فرص السلام سواء ما استند منها الى قرارات الأمم المتحدة أو تلك التي أقرت منذ مؤتمري (أوسلو ومدريد) ،فالسلام لا يشغل أي حيز في الفكر الصهيوني وان يدعي ذلك ظاهريا سعي القادة السياسيين الإسرائيليين على الصراع لأن الخطاب الإسرائيلي لا يحمل في جوهره أي تصور إنساني- حضاري مسالم لعلاقة اليهودي بالعربي سوى علاقة الكره والصراع والإرهاب والمبنية أساسا على أساس الاستيلاء والعنف وهذا يتضح من خلال مواقف القادة الاسرائيلين من عملية السلام وجوهر التصور الإسرائيلي لهذه العملية إذ عبر (ديفيد بن غوريون) عن فائدة السلام بالنسبة للمشروع الصهيوني بأنه لا يقوم على أساس إنهاء الصراع بل تأجيل مؤقت له لأن السلام يجب أن يهدف إلى تحقيق المشروع الصهيوني التام لذلك يجب أن يبنى (أي السلام) على مبدأ الإرغام والإرهاب والإقرار بالأمر الواقع وانه يتحقق فقط عندما تصبح قوة إسرائيل كفيلة بهزيمة أي عدو ووفق هذا السياق اكتسب المفهوم الإسرائيلي للسلام منطقا غريبا تركز في أهم جوانبه على مبادئ نجد أهمية كبرى في جوهر الأيدلوجية الصهيونية للوجود والبقاء كما انه لم يتحدد في حدود جيوسياسية معينة بل انه امتد لتشمل الإقليم بكامله لينحو منحى امنيا يعاكس بشموليته وهدفه السعي العربي لتحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية في جوهر ومعنى إسرائيل ومفهومها لطبيعة هذا السلام.

هذا ما نحاول الإجابة عليه من خلال التعرض لطبيعة الفكر الإسرائيلي وفهمها لموضوعة حل الصراع العربي الإسرائيلي.

١-١- الفهم الإسرائيلي للسلام في البيئتين الإقليمية والدولية:

ارتكزت التقديرات الأمنية الإسرائيلية للسلام في إطاريه الإقليمي والدولي على إن هناك مزيج معقد من الفرص والتحديات القائمة أمام التصور الإسرائيلي لطبيعة السلام، وبرغم التحولات الجذرية التي طرأت على كلا الدائرتين لاسيما انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشيوعي وتفكك النظام السياسي العربي والتي أتاحت ظروف أفضل لصانع القرار الإسرائيلي وطبيعة فهمه للتسوية إلا إن الإدراك العام لإسرائيل يركز في الوقت نفسه على إن هناك طائفة واسعة من التحديات التي مازالت قائمة أو التي مازالت تسير في البيئتين المذكورتين ،فقد أفضت التحولات الجذرية على المستويين الإقليمي والدولي إلى إتاحة ظروف إستراتيجية مثالية لتقرير متطلبات الأمن الاستراتيجي ورفد الساسة الإسرائيليين بمنزلة قوية في تصور التسوية المحتملة ، فعلى المستوى الدولي أدى انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة إلى تقوية الموقف الإسرائيلي في ميزان الأمن والسلام تجاه العرب إذ أدت تلك التحولات المتسارعة إلى فقدان العرب خاصة الدول الرئيسية في النظام السياسي العربي كحليف استراتيجي قديم وبالتالي انعدام هامش المناورة الاستراتيجي أمامها[1] مع انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على الساحة العالمية مضافا إليها توطيد التعاون الاستراتيجي الأمريكي–الإسرائيلي في حقبة الرئيس الأمريكي بوش الابن .

واتخاذ إدارة الرئيس اوباما لنفس التوجه رفع ذلك كله من مستويات قوة المفاوض الإسرائيلي ونظرته للحلول المستقبلية للصراع العربي –الإسرائيلي ، أما على المستوى الإقليمي فقد ترافقت التطورات الدولية المذكورة مع تحولات إقليمية رئيسية كان من شأنها تعزيز المناخ الأمني الإسرائيلي وبالذات بعد خلو ساحة المواجهة من مفردات فاعلة كانت تمثل مصدر تهديد رئيسي من وجهة نظر إسرائيل علاوة على إن التمزق العربي القائمه أدت إلى صعوبة اتفاق العرب حول إستراتيجية تفاوضية مشتركة انعكست على الطرف الفلسطيني في مواجهة إسرائيل

وقد ترافق ذلك مع فشل المحاولات العربية في إقامة جبهة موحدة مضادة لإسرائيل مع اختلال ميزان القوة العسكرية لصالح إسرائيل على المستويين النوعي والتكنولوجي الأمر الذي إلى تعزيز قوة المفاوض الإسرائيلي في مواجهة الجانب الفلسطيني وهكذا فان التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية[٢] تخلص إلى إن جملة المتغيرات القائمة في البيئتين الإقليمية والدولية انعكست بصورة ايجابية على السلوك الإسرائيلي تجاه العرب خاصة فيما يتعلق بالفهم الإسرائيلي العام للسلام وتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي[٣].

١–٢– المتغيرات المؤثرة في المنظور الإسرائيلي للسلام

لعبت المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية خلال المرحلة الراهنة دورا بارزا في تعديل وتحول بعض مكونات العقيدة الإسرائيلية وطبيعة الفهم الإسرائيلي للسلام ، وقد أنصبت هذه المتغيرات أساسا في اتجاه تأكل قوة الردع الإسرائيلية الذي كشفته حرب ٢٠٠٦ في لبنان وانكماش الحق الجغرافي الإسرائيلي وقد برز هذا التغيير بفعل التغييرات التي طرأت على البيئتين الإقليمية والداخلية في إسرائيل ، والتي تمثلت في ثلاثة أنواع رئيسية كان أولها متعلقا بالدروس المستفادة من انهيار النظام في العراق عام ٢٠٠٣ وما ترتب عليه من انعكاس آني بينما نجم الثاني عن الاستعداد الإسرائيلي لمرحلة ما بعد التسوية لاسيما وان تلك التسوية سوف تفضي بالضرورة إلى إحداث تغييرات وتعديلات جيوستراتيجية لإسرائيل مما سيستلزم بالتالي تغيير نمط وسلوك المفاوض الإسرائيلي أما النوع الثالث فقد تمثل في الأوضاع الاقتصادية لإسرائيل والتي تأثرت بالأزمة المالية العالمية وجعلها تفرض ضغوطا تلقائية على طبيعة الفهم الإسرائيلي للسلام مع العرب ، وقد ترافق

ذلك[٤] مع ما يلمسه الإسرائيليون من اتساع نطاق التهديد الأمني الناجم عن ازدياد عدد دول المنطقة الساعية إلى امتلاك القدرة النووية وزيادة قابليتها الهجومية التي قلصت التصور الإسرائيلي لطبيعة الحدود الآمنة وغيب جغرافية الأمن في الفهم الإسرائيلي ، من جهة أخرى يذهب التصور الإسرائيلي إلى إن عملية التسوية للصراع العربي –الإسرائيلي سوف تكون عن انعكاسات إستراتيجية هامة إذ تؤدي إلى قيام إسرائيل بتقديم تنازلات جغرافية إقليمية في مناطق كانت بمثابة عمق استراتيجي وامني فاعل في الأمن الإسرائيلي كالجولان والضفة الغربية وقطاع غزة لذلك فان الدلالة الأكثر أهمية لعملية السلام في منظور إسرائيل تتمثل أساسا فيما تؤول إليه هذه التنازلات من تأكل في العمق الاستراتيجي الإسرائيلي لاسيما في الشمال والشرق إذ يؤدي إلى فقدان إسرائيل لميزة إستراتيجية هامة ولن يكون ممكنا بالتالي صيانة الأمن الإسرائيلي هذا من بناء منظومة لإجراءات متكاملة ، وعلى وجه العموم أدت كل تلك المتغيرات والاعتبارات إلى تعديل الفهم الإسرائيلي لكيفية تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي وقد بدا ذلك واضحا بصورة خاصة تغير بناء برنامج بناء القوة العسكرية الإسرائيلي رغم القيود التمويلية التي أضحت تستحوذ على كافة محورية في التصور الإسرائيلي لطبيعة الصراع وبالتالي لطبيعة الحل المستقبلي.[٥]

١–٣– شروط السلام الإسرائيلي

يرى الإسرائيليون إن أي حل متفق عليه مع العرب يجب أن يتضمن عدة شروط والتزامات عربية ، فالسلام مع مصر يجب أن يتضمن تجريد شبه جزيرة سيناء من السلاح بما يضمن الأمن الإسرائيلي أما في الضفة والقطاع فيشمل ذلك سيطرة

إسرائيلية مطلقة على الأجواء ووضع عدة مراكز للإنذار المبكر وتجريد الأرض من السلاح تجريدا فعالا وكل ما له صلة بالأسلحة والتشكيلات وحتى مع افتراض إن الكيان الفلسطيني المستقبلي سيكون منزوع السلاح وبصورة تامة فانه ينبغي أن تعالج متطلبات إسرائيل الأمنية والدفاعية لأبعد مدى كما يجب أن تفحص وبشكل دقيق مسألة الارتباط بين المستوطنات والحدود والمشكلات الأمنية الراهنة أي وسائل منع الإرهاب الموجه ضد إسرائيل والنابع من داخل الكيان الفلسطيني ، أما مع الأردن فبرغم اتفاقية وادي عربة لعام ١٩٩٤ إلا إن إسرائيل ترى ضرورة [٦] :

١- ضم وادي الأردن ومنحدرات سلسلة الجبال الشرقية لتأمين مستوطنات وادي الأردن.
٢- نشر قوات إسرائيلية دائمة في أطراف وادي الأردن لتوفير إمكانية سرعة القتال على امتداد نهر الأردن.
٣- إبقاء وجود عسكري ثابت ومتحرك على امتداد نهر الأردن ومنحدرات السلسلة الجلية الشرقية لفترة غير محدودة من الزمن.

أما مع الدولة الفلسطينية الموعودة فان إسرائيل تشترط على أي كيان فلسطيني مستقبلي وجوب القبول بوجود حزام امني حول القدس وضم المناطق المحاذية للخط الأخضر إضافة للسيطرة الطبوغرافية قبالة المدن الساحلية وحماية الطرق الجانبية التي تخترق الضفة والقطاع من الشرق إلى الغرب ، كما تشترط إسرائيل إنشاء نظام مائي مشترك لضمان حقوقها في استخدام حر وغير مقيد للمياه ، لأن ذلك يرتبط بقضايا أمنية هامة ك كالديموغرافيا ومجمل نظرية الأمن الإسرائيلية وهذا يتضمن إبقاء السيطرة الإسرائيلية الكاملة على الخزانات الجوفية في الضفة والقطاع

من جهة أخرى يجب أن تضمن إسرائيل حماية المستوطنات الإسرائيلية في المناطق القابلة للحل والتفاوض وهذا يتضمن ضم اكبر عدد ممكن من المستوطنين على اصغر مساحة ممكنة[٧] وهذا يشمل حرية حركة المستوطنين وإخضاعهم للقوانين الإسرائيلية ، وتزيد إسرائيل على ذلك ضمان سيطرتها على كل معابر ومنافذ الكيان الفلسطيني لضمان عدم قيام مستلزمات الدفاع المستقبلي للدولة الفلسطينية وعلى كل الجهات سواء المتصلة معها أو مع الجانب العربي وعلى الجهة اللبنانية ترى إسرائيل ضرورة إبقاء سيطرتها على مزارع شبعا لتحقيق هدفين الأول فرض الانقضاض على مياه نهر الليطاني في حالة استفحال الأزمة المائية وتقييد المقاومة الفلسطينية داخل الأراضي اللبنانية ، وتقصد إسرائيل من شروطها هذه إرغام العرب للاعتراف بها كحقيقة واقعة وهذا حسب وجهة نظرهما يعادل التحليل الشرعي وبالتالي إدامة وجودها واقتلاع النسب الفلسطيني من أراضيه.[٨]

١-٤- أيديولوجية السلام الإسرائيلي

إن رفض إسرائيل التاريخي لفرص السلام يشكل مدخلا لمعرفة (أيدلوجية السلام) لدى صانع القرار السياسي الإسرائيلي و للإجابة على سؤال هام هو: لماذا رفضت وترفض إسرائيل كل فرص التسوية السلمية التي طرحت دوليا وعربيا وفلسطينيا على امتداد تاريخ الصراع ؟ ومن هنا كان فهم الأيدلوجية التي ينطلق منها الإسرائيليون في موقفهم تجاه التسوية نوعا من السفسطة السياسية الدعائية صعبة التفسير أو التبرير في الواقع السياسي الراهن إذ يتبنى العرب بصورة معلنة ورسمية وعبر مقررات القمم العربية مشاريع تسوية تستند إلى الشرعية الدولية وتجوز رضا غالبية دول العالم بينما أصبحت السلبية الإسرائيلية تجاه موضوعة

السلام أكثر انكماشا لدى الرأي العام العالمي لذلك يصبح الخيار الوحيد لفهم محددات الموقف الإسرائيلي من التسوية هو الغوص داخل الفكر الصهيوني والأيدلوجية الصهيونية لفهم آلية شبكة العلاقات والروابط الداخلية وعلاقتها الجدلية بالخارج والتأثير المتبادل بين الداخل والخارج لبلورة جملة المفاهيم والقيم التي تشكل أيدلوجية السلام السائدة في الفهم الإسرائيلي باعتبار ذلك يشكل الموقفين الرسمي والشعبي من طبيعة الصراع العربي–الإسرائيلي ومن ثم الفهم الإسرائيلي العام وبالنظر إلى التاريخ الجماعي للنظام السياسي الإسرائيلي يمكن ملاحظة إن هذا التاريخ تمت صياغته وفق متطلبات الصراع الخارجي مع المحيط العربي وقد عبر (بن غوريون) عن هذه الحقيقة بالقول "كان على إسرائيل منذ البداية أن تنظم منذ البداية جهازها المدني وفقا لمتطلبات جهازها العسكري ،لهذا فإن وزارة الخارجية لها وظيفة رئيسية هي تبرير أعمال وزارة الدفاع"[٩]، من جانب أخر كان العداء مع المحيط احد مكونات البناء الاجتماعي والاقتصادي الإسرائيلي بشأن العديد من القضايا المتنازع عليها فالعديد من التجارب الاستيطانية التي نشأت وتطورت وسط بنية اجتماعية ثنائية مختلفة فإسرائيل فرضت على الفلسطينيين والمحيط العربي حالة من العداء المستحكم التي تركت في الوقت نفسه تأثيرا واضحا في ديناميات الحياة السياسية الداخلية في إسرائيل وفي طبيعة التحرك الخارجي ومن ثم صياغة موقف السلام تجاه العرب ، أما خارجيا فالسياسية الخارجية بما تتضمن من قضايا الحرب والسلم تمثل امتدادا للسياسة الداخلية خاصة وإنها ترتبط بمفهوم الأمن القومي بكل أبعاده آخذة صورة عكسية فقد كيف المشروع الصهيوني بنيته الاقتصادية–الاجتماعية وفقا لمتطلبات الصراع مع المحيط العربي بدأ من عملية اختيار المهاجرين وسبل تجميعهم وتوزيعهم الجغرافي داخل فلسطين وكيفية تجنيد الأيدي العاملة وبناء اقتصاد الحرب وتطور المؤسسة العسكرية والية عمل الحكومة والأحزاب والمؤسسات العامة والجهاز الإداري

والإعلامي والخطط التربوية والتعليمية والخدمات العامة أما بشأن الصراع[١٠] مع العرب فقد تشكلت مجموعة من القيم والمثل السياسية والخبرات الفردية والجماعية التي كونت (الأيدلوجية الإسرائيلية) ومفردات الثقافة العامة للجمهور الإسرائيلي والنخبة الحاكمة تجاه الصراع برمته ومع الإقرار بان عملية توزيع القيم في المجتمع تعد إحدى الوظائف الأساسية للدولة وبصورة أدق للنخبة الحاكمة إلا أنها تجد نفسها في أية مفاوضات مع العرب أسيرة المزاج والأيدلوجية الصهيونية ، ومن هنا كان الصراع الخارجي بصورته النظرية وتجسيداته الفعلية هو الثابت الوحيد بين جملة المتغيرات التي أسهمت في تكوين ثقافة السلام الإسرائيلي فحدود الدولة وسكانها وقدرتها العسكرية والاقتصادية جميعا خضعت خلال تاريخ المشروع الصهيوني لمتغيرات جوهرية غير طبيعية استدعاها الثابت الوحيد في مكونات المشروع وهو الصراع الخارجي لذلك نجد إن محددات ثقافة السلام الإسرائيلي ليست سوى مفردات مشتقة [١١] من الصراع الخارجي وإن المتغيرات هي عوامل ثانوية تستمد قيمتها في الثقافة السياسية من خلال علاقتها بالصراع وليس بمعزل عنه فالحدود هي حدود ألان اللازمة لكسب الصراع والسكان هم مادة الصراع والقدرة الاقتصادية هي وسيلة لتوفير متطلبات الصراع والقوى السياسية هي المسئولة عن قيادة المجتمع لكسب الصراع ، واستنادا لما تقدم فأن الإطار العام لثقافة السلام الإسرائيلي قد نشأ وتبلور عبر تجربة مقيدة نسبيا امتازت بخصوصيتها وحدتها فالتجسيد الملموس للصراع مع المحيط تمثل في ست حروب كبيرة خلال جيلين بالإضافة إلى حالة توتر مستمر مع المحيط وفي الداخل ضبابية الأفق نحو المستقبل لذلك فإن مفردات أيدلوجية السلام الإسرائيلية لا تخرج عن محتوى هذا الصراع بل تنبع منه وتصب فيه وهي بصورة عامة تتشكل من التوتر والقوة والعداء والسلام[١٢] .

٢-٢- مركزية القوة في فهم السلام الإسرائيلي

يشكل مبدأ القوة نقطة الارتكاز الأساسية في ثقافة وفهم إسرائيل للسلام فالتجسيد العملي للفكرة الصهيونية تم عبر صراع عنيف ومتصل ضد الفلسطينيين بشكل خاص والعرب بشكل عام وتدين إسرائيل بكل منجزاتها ووجودها ذاته لهذا الصراع العنيف ومن هنا يرى موشي دايان " إن علينا أن نرى الواقع كما هو فكل ما يخصنا في الحصول يتلخص جميعه في الحقائق التي فرضناها على العرب رغم إرادتهم " وضمن هذا السياق تبرز حرب عام ١٩٤٨ باعتبارها نقطة التحول الرئيسية في فهم السلام الإسرائيلي فقبل خوض إسرائيل لهذه الحرب كانوا أكثر مرونة في نظرة السلام تجاه العرب وأكثر استعدادا للقبول بالقرارات الدولية المتعلقة بالصراع خاصة تجاه مشروع التقسيم[١٣] غير إن نتائج تلك الحرب قد قلبت المعايير والفهم الإسرائيلي تماما بعد أن استوعب الإسرائيليون الدرس بعمق وكرروه فيما بعد وفي كل مرة كان مبدأ القوة يثبت صحته في المنظور الإسرائيلي إلا أن أصبح قاعدة ثابتة في النظرة الشاملة لطبيعة الحل فقد ارتبطت نتائج تلك الحرب نفسيا بانفعالات غرائز السيطرة والتملك في النفسية الإسرائيلية بحيث أدت هزيمة العرب إلى توحد وتحقق الذات الإسرائيلية وشكلت بالتالي أهم ركائز ثقافة السلام الإسرائيلية والتي تدرجت فيما بعد لتشكل ابرز ثوابت السلوك الإسرائيلي تجاه الصراع مع العرب والتي تمحورت بالذات حول يقين إسرائيلي بان العرب لا يعرفون غير لغة القوة وان إسرائيل لم تقم بفعل قرارات الأمم المتحدة بل بفعل القوة التي فرضها على الواقع العربي، ثم جاءت حرب حزيران ١٩٦٧ لتشكل برهانا ملموسا وفعالا صحة وفعالية معادلة القوة فقد عرض العرب على إسرائيل بعد الحرب ما كان يرفضونه قبلها (السلام والاعتراف) مقابل التنازل عن مكاسب حرب عام ١٩٦٧ متغافلين استيعاب التحولات التي أحدثتها تلك الحرب في الوعي

السياسي الإسرائيلي وتشكيل عقلية السلام الإسرائيلية باعتبار القوة أكثر جدوى من السلام لينقلب بالتالي المفهوم العام للتسوية ويصبح أكثر ارتباطا بمبدأ القوة في مجتمع يدين بكل انجازاته لعامل العنف والتفوق(القوة)[١٤] ومن هنا أضحت القوة محور الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويبدو السلام وكأنه نقيض لها أو كابح لاستخدامها بينما تبدو الحرب خلاصا لكل إشكاليات الواقع الإسرائيلي لذلك يتم الإعلاء من وزن المؤسسة العسكرية وأهميتها في الحياة العامة لدرجة إضفاء هالة من القداسة عليها وأصبح من الصعوبة الفصل بين الجيش والمجتمع إذ يرى الإسرائيليون إن الجيش صنع الأمة وجعلها حقيقة قائمة في الأزمات الحادة لان المؤسسة العسكرية هي ممر حتمي لجميع الأفراد في المجتمع وهي مصدر اعتزاز للفرد ومقاييس المجتمع الإسرائيلي[١٥]، إذ تناط بتلك المؤسسة مهمة صياغة تجربة الوجود وليس مجرد حماية ذلك الوجود ، ومن هنا فان القوة أصبحت غاية بحد ذاتها تحتل موقع القيمة المطلقة (الخير، الحق،العدل) في سلم القيم الفردي والجماعي وبديلا عن الحق والعدل وليس الحق مصدر الوجود والاستمرار في الوعي الفردي والجماعي لدى إسرائيل وإذا كان من الصعب إقناع شخص ما بان وجوده واستمراره بكيفية معينة هما نقيض للحق فمن السهولة إقناعه بان وجوده واستمراره بتلك الكيفية هي الحق ذاته ويرى بن غوريون في هذا الشأن"إن خير مفسر للتوراة هي القوة التي ستساعد الشعب على الاستيطان ومفسرا ومحققا أحلام وكلمات أنبياء العهد القديم" وبالمحصلة فان اعتبار السلام ضمان للأمن لا يحتل أية أهمية في الفهم الإسرائيلي لأن القوة تحتل تلك المكانة وضمن إطار معادلة الوجود والتطور وهذا ما أكده وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق(موشي ديان) عندما قال "إن وجودنا مرتبط باستعدادنا وقدرتنا على شن الحرب التي تعد بمثابة عقد التأمين الخاص بنا"[١٦] .

٢-٣- جدلية التسوية في الفكر الإسرائيلي

كانت إسرائيل ولا تزال ترفض التسوية بمعناها الواضح والمتمثل بمعادلة (انسحاب مقابل اعتراف) أي التسوية القائمة على قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ٢٤٢، والمؤكد إن هذه التسوية حصلت فإنها ستحقق حلما إسرائيليا كبيرا فهي نظريا على الأقل ستحل عقدة الاعتراف بشرعية الوجود الإسرائيلي وتحول القضية الفلسطينية من صراع على وجود إلى حول طبيعة ذلك الوجود أي أنها تصرف الصراع عن قيام إسرائيل وتركزه على مقومات ذلك الصراع ومع ذلك رفضت إسرائيل هذه التسوية كما توضح من خلال سلوكها التفاوضي مع العرب لحد الآن ،ففي نظر إسرائيل لا تلبي تلك التسوية الحد الأدنى والمطلوب على الصعيد الجغرافي كما لا تؤت متطلباته على الصعيدين الأمني والسياسي، وبديلا عن التسوية بمفهومها الشائع والمعروف طرح الإسرائيليون مشاريع متعددة حاولوا عبرها تحقيق أحلامهم التوسعية على الصعيد الجغرافي كما حصل في جنوب لبنان عام ١٩٨٢[١٧] والجولان عام ١٩٨١ من اجل انجاز المشروع الصهيوني بإقامة إسرائيل الكبرى وضمان ديمومة وبقاء ذلك المشروع سواء ما يتعلق بمهمة إسرائيل في المنطقة أما علاقتها مع العرب والشيء المؤكد إن ما حصل بعد مؤتمري(مدريد وأوسلو) لا يتطابق مع خطوط التسوية الشاملة والسلام العادل بل يتقاطع معها فالقرار ٢٤٢ الصادر بالإجماع من مجلس الأمن الدولي عدته إسرائيل متناقضا مع جوهر المشروع الصهيوني ولم تمض فترة قصيرة على صدور ذلك القرار حتى كشفت إسرائيل عن سياستها القائمة على مبدأي الضم والزحف والتوسع وخلق حقائق جديدة لإرباك الرؤية العربية للتفاوض، وكان الخلاف بين أطراف المؤسسة السياسية الإسرائيلية ينحصر في حجم الأراضي ضمها وجعلها خطوط أمنية حمراء والتي لا يمكن التفاوض بشأنها انطلاقا من اعتبارات تتعلق بالطابع الديموغرافي

لإسرائيل[١٨]،وكان معظم المجهود الإسرائيلي يدعم أكثر أطراف المؤسسة الحاكمة تصلبا خصوصا في مسألة التخلي عن منجزات حرب ٥حزيران ١٩٦٧ وواصلت إسرائيل بعد الحرب مد استيطانها ليشمل الجولان والضفة والقطاع وإلحاق هذه المناطق بالاقتصاد الإسرائيلي ومن موقع الشعور بالقوة والطمأنينة كرادع لدول المواجهة العربية والمبالغة في تقدير القوة الذاتية لذلك انتهجت سياسية (الردع الضارب) جعلت من خلالها التسوية أمرا مستحيلا ،وبعد حرب الخليج الثانية حرصت الولايات المتحدة على جميع العرب والإسرائيليين على جمع العرب والإسرائيليين وجها لوجه في مؤتمر مدريد نهاية عام ١٩٩١ والذي أوضح عمق الموروث العدائي وتناقض الرؤيتان العربية والإسرائيلية ففي أعقاب ذلك المؤتمر بدأت مرحلة جديدة من المفاوضات في ظل أجواء اختلال موازين القوى حيث اخذالتفاوض شكلا ثنائيا مباشرا بين إسرائيل وكل طرف عربي ، وكما هو مخطط كان من المقرر بحث جوهر الصراع وسببه وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وتطبيق قرارات الشرعية الدولية[١٩] وقد تخلل تلك المفاوضات الثنائية والإقليمية الكثير من الجدل والاختلاف ففي حين تمسكت الأطراف العربية بالربط بين مبدأ المفاوضات الإقليمية والتقدم الذي يحصل في المفاوضات الثنائية أو على الأقل التزام إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط ٤حزيران أصرت إسرائيل على فكرة الفصل بين شقي المفاوضات حتى تتمكن من تحقيق هدفها من وراء التسوية وهو تطبيع العلاقات مع الدول العربية وإنهاء المقاطعة والدخول بمشاريع للتعاون المشترك وبغض النظر عما يتم إحرازه في المسار الثنائي،والأكثر من ذلك روجت إسرائيل لفكرة إن حدوث تقدم في المفاوضات الإقليمية شرط مسبق لبناء الثقة التي تدفع باتجاه إحراز تقدم في المفاوضات الثنائية، وانعكست جدلية هاتان الرؤيتان على الموقفين العربي والإسرائيلي فطوال جولات المفاوضات رفضت إسرائيل وبشكل

مطلق مناقشة فكرة[٢٠] الانسحاب إلى خطوط ٤حزيران ١٩٦٧ وترى إنها نفذت القرار ٢٤٢ بالكامل عندما سلمت سيناء إلى مصر، في الوقت الذي أكدت على إن جوهر المفاوضات يدور حول الحكم الذاتي للبشر وليس للأرض لأنه لا وجود لأرض فلسطينية محتلة وخلال جولات التفاوض التي حصلت حتى الآن جهدت إسرائيل على استغلال الواقع الدولي والعربي في ظل اختلال موازين القوى وتغذية النزاعات وخلق التناقضات داخل أوساط الوفود العربية فيما بينها ومن ثم تغييب مواقف عربية موحدة وإظهارها بمظهر الرافض لعملية التسوية ومن ثم كسب التعاطف الدولي ،ولتحقيق ذلك سلكت الوفود الإسرائيلية مواقف مختلفة مع الوفود العربية إذ أبدت مرونة تجاه بعضها وتصلبا تجاه الأخرى ،فمع سوريا لم تقدم إسرائيل أي مقترح عملي لحل جوهر المشكلة(الجولان) بل انصب جدلها حول الانسحاب الجزئي من الجولان مقابل معاهدة سلام شاملة ، ومع الجانب الفلسطيني اتسم الطرح الإسرائيلي بتفريغ فكرة الحكم الذاتي من محتواها إذ تبقى إسرائيل مصدر السلطة خلال الفترة الانتقالية حيث تمسك الجانب الإسرائيلي بفكرة نفي أية صفة سياسية أو تشريعية للمجلس الإداري[٢١] الذي سيجري انتخابه في الأرض المحتلة،أما مع لبنان فان إسرائيل دعت إلى إجراءات بناء الثقة في منطقة الشريط الحدودي واعتبار مزارع شبعا جزء من ارض إسرائيل حسب الخرائط العثمانية ووجود إقرار الجانب بمتطلبات امن إسرائيل ونزع سلاح حزب الله،ومن هنا كانت جدلية التسوية الإسرائيلية ترمي إلى إقرار إستراتيجية تهدف إلى تفتيت الحل مع العرب ورفض السلام الشامل وإبداله بتسويات جزئية لا تعالج جوهر الصراع لذلك اختلف الموقف الإسرائيلي من مرحلة لأخرى للإيحاء بحدوث تقدم ما مع طرف عربي مما يولد خلافات عربية–عربية وإضعاف الجانب العربي لدفع العرب لتقديم تنازلات إستراتيجية لمصلحة إسرائيل ،ومما تقدم يتضح إن سعي إسرائيل للتسوية وبمجموع الحلول التي طرقها لا تزال تدور حول هامش المشكلة وان كل ما قدمته

يقوم على أساس الاعتراف بإسرائيل وقبول التعايش معها مما لا يوفر الحد الأدنى من الطموحات والحقوق الفلسطينية[٢٢].

الخاتمة والنتائج

إن السلام في مفهوم إسرائيل يشكل الجوهر الحقيقي لمشكلة الأمن بل أحد أبرز المخاوف الأمنية ، وإذا كان في وقت معين (التعايش، التوفيق) فان حقائق الوضع على الصعيدين الإقليمي والعالمي أبعدته عن تلك الحقيقة متجها اتجاها ايدولوجيا ليرتبط بمفهوم (الأمن ،الردع) والسلام في ظل هذا المفهوم هو حق إسرائيل في صياغة ترتيبات أمنية –رادعة تحقق لإسرائيل حد أدنى من الطمأنينة والثقة بقوة الدولة وعدم الشعور بالخوف من المستقبل وذلك في جوهره يعني سياسة هجومية تتضمن إيقاظ الشعور اليهودي لتأكيد حقيقة الغزو والضم وما يتبع ذلك من تأسيس حق الوجود على أساس الاستيلاء والفتح العسكري ولتحقيق ذلك سعت إسرائيل إلى ضمان تفوقها العسكري لغرض رؤيتها للتسوية على الأطراف العربية من خلال البحث عن مترادفات لمفهوم السلام الإسرائيلي تؤدي إلى إجبار العرب بالاعتراف القانوني لوجود إسرائيل ليس شكليا فحسب بل بكل ما يعنيه ذلك من صفة قانونية ومن خلال استخدام الأداتين العسكرية والدبلوماسية لتحقيق الهدف الاستراتيجي العام للسياسة الإسرائيلية وهو الحصول على قبول عربي ملزم بالوجود الإسرائيلي لهذا اختلفت الرؤيتان العربية والإسرائيلية حول منطق ومفهوم السلام فبينما رأي إسرائيل انه يتحقق من خلال الأمن يرى العرب انه لا يمكن انجاز الأمن من خلال السلام لذلك سعت السياسة الإسرائيلية وعبر تأريخها ألصراعي مع العرب إلى استخدام عنصر القوة كطريق وحيد لخلق الحقائق على الأرض وإجبار العرب على

الاعتراف بها ومن ثم فرض المنطق الإسرائيلي للحل المستقبلي على العرب وقد ساعد هذا المنطق الإسرائيلي جهة من الحقائق خصوصا في المشهد الإقليمي لعل أبرزها تفكك النظام السياسي العربي وغياب تصور عربي موحد حول شكل التسوية المستقبلية وامتداد ذلك إلى الصف الفلسطيني الذي تمثل في الخلاف السياسي بين فتح وحماس مما هيأ الأرض المناسبة كي تفرض إسرائيل مفهومها للتسوية على الجانب العربي وهذا كله يؤكد:

١-انه على الرغم من سعي إسرائيل الظاهري للتسوية فإنها تطرح مفهوما خاصا للسلام في نفس الوقت الذي تفرض فيه سياسة الأمر الواقع .

٢-إن إسرائيل تتخطى الشعب الفلسطيني وتتجاهل حقوقه من خلال حصر الخلاف مع الدول العربية.

٣-إن إسرائيل تحاول تصوير المسالة التصراعية بأنها مشكلة إنسانية أي مسالة اللاجئين وليست مسالة قوية مسالة احتلال.

٤-إن المفهوم الإسرائيلي للسلام لا يعتمد سوى الحصول على الشرعية الإقليمية والاعتراف العربي في ظل حدود تتفق عليها بالمفاوضات المباشرة وفي ظل سياسة الأمر الواقع.

٥-إن إسرائيل ترى إن السلام لا يتحقق مع العرب إلا من خلال إجراءات ضامنة لأنها ترى السلام من خلال الأمن على عكس الرؤية العربية التي ترى الأمن من خلال السلام.

٦-لا تزال إسرائيل تعمل بمنطقها الاستيطاني القديم في أي تحرك للتسوية والذي يستند على معادلة احتل ثم فاوض (أي سلام الردع) وعدم الجلوس مع العرب مجتمعين بل سلام منفرد مع كل طرف على حدة لضمان قوة موقفها.

الهوامش

(1) Karen L. Pushel . Israel Cooperation in the post war Era , Brown House , Washington , USA 2007 . p12 .

(2) Shlomo Gazit , The middle East and Main Strategic Trends , fal compress , USA 2008 , p 42 .

(3) Jan Fisher , The Israel Defense Forces , Layfor press . USA 1999 p 18 .

(4) International Defense Review, April 1993 - p 112 .

(5) Karen L. Pushel , Israel cooperation , op . cit p 14 .

(٦) مصطفى علوي ، البيئة الدولية للمفاوضات – مجلة السياسة الدولية ، يصدرها مركز الأهرام – العدد ١١٤ ، لسنة ١٩٩٣ ، ص ٨٢ .

(٧) جين كورين ، قضايا الحل النهائي في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، ترجمة أسعد فاخوري ، دار السلام ، دمشق ، ١٩٩٤ ، ص ٤٨ .

(٨) كود عزمي ، دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٣٥ .

(٩) مجدي حماد ، إستراتيجية البقاء الإسرائيلي ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ١٨ .

(10) Joseph Alpher , The settlement s and Border , Auther House , London , 1997 , p 13 .

(١١) صفي الدين حمودة ، منطق الصراع العربي الإسرائيلي ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٩٤ ، ص ٢٥ .

(١٢) مجدي حماد ، إستراتيجية البقاء الإسرائيلي ، المصدر السابق ، ص ١٩ .

(١٣) فايز الصائغ ، أيدلوجية الصراع العربي الإسرائيلي ، مؤسسة سعادة ، دمشق ١٩٩٤ ، ص ٥٨

(١٤) محمد زهير دياب ، نظرة السلام والحرب ، مؤسسة العهد ، بيروت ١٩٩٧ ص ٥٨ .

(١٥) محمد عبد السلام ، احتمالات الحرب في السياسة العسكرية الإسرائيلية ، مجلة السياسة الدولية ، يصدرها مركز الأهرام ، العدد ١٢٦ لسنة ١٩٩٦ ، ص ٨٣ .

(16) Joseph Alpher , The settlement and Border , op . cit , p 15 .

(١٧) مجدي حماد ، إستراتيجية البقاء الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .

(18) Shlomo Gazit , The Middle East , op . cit , p 53 .

(١٩) سليمان احمد ، قضايا الحل النهائي بعد أوسلو ، الدار الأهلية للطباعة الناصرة ، ١٩٩٧ ،ص ٦٥ .

(٢٠) سالم الهنداوي ، تعريب السلام وسلام العرب – المطبعة الأموية . دمشق ٢٠٠٤ ، ص٨٥ .

(٢١) الياس خوري ، ماذا بعد كامب ديفيد ، دراسة في الفكر التوسعي الإسرائيلي ، دار السلام ، دمشق ١٩٩٤ ، ص ٤٥ .

(٢٢) الياس خوري ، احتمالات التسوية والحل النهائي في الشرق الأوسط ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٨ .